مسارات الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة

جاسم محمدعلي الطحّان[1] وسعد محمود خليل الكوّاز [2]و طارق نوري إبراهيم[3]

[1]كلية الاداة والاقتصاد أكاديمية الرشيد للتعليم المختلط، إسطنبول، تركيا

[2]قسم الاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق

[3]قسم الاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، كوردستان، العراق

المستخلص

تنتج الاقتصادات الخضراء طاقة مستدامة بالإستناد إلى الطاقة المتجددة لتحل محل الطاقة التقليدية (النفط والغاز) بالاضافة الى حفظ الطاقة والاستخدام الأمثل لها، حيث أن الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ولا يعد بديلاً لها، كما أن الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والادارية، وعلى الرغم من إتخاذ الكثير من القوانين والتشريعات في العديد من دول العالم في مجال الطاقة المتجددة وخاصة في أمريكا ودول الاتحاد الأوربي إلا أن الأسواق تخفق في بعض الحالات في الاستجابة لاحتياجات الحفاظ على البيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ بسبب ارتفاع التكاليف الأولية للبحوث والتنمية، ومع هذا فإن الحوافز التي تقدم هذا المجال في تلك الدول ساهمت في تسويق وتقديم المنتجات والخدمات الخضراء من قبل المؤسسات والمشاريع التي تتخصص في الأعمال المتعلقة بالاستدامة.

مفاتيح الكلمات: الاقتصاد الأخضر، البيئة، الطاقة المتجددة، التنمية المستدامة.

1.المقدمة

يتطلب التحول نحو الاقتصاد الأخضر إتباع سياسات اقتصادية واجتماعية محددة تضمن حماية البيئة، وكرامة الانسان، لأن التفاعل بين الانشطة الانسانية والظروف الاجتماعية والبيئية هو محور الاقتصاد الاخضر على عكس الإتجاه التقليدي في التخطيط الاقتصادي الذي ينظر الى البيئة بمعزل عن الفعاليات الاقتصادية، عليه فإن الاقتصاد الأخضر يوفق بين سياسات الاقتصاد الكلي للدولة، والاهداف البيئية، والاجتماعية لهذه السياسات، ولأجل ذلك لابد من استخدام موارد الطبيعة بشكل منتظم واقتصادي، فالإستخدام العشوائي لتلك الموارد نتيجة الانشطة البشرية المختلفة يضعف القدرة الإنتاجية للطبيعة التي يعتمد عليها الاقتصاد لتلبية الاحتياجات الاساسية، ومنها المياه، والطاقة، والغذاء.

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من أهمية الاقتصاد الأخضر ودوره الفعال في تحقيق التنمية المستدامة حيث أصبحت معظم دول العالم تواجه صعوبات في الوصول إلى إقتصاد قوي مستدام وفعال لذا تعتمد عليه لدوره في توفير فرص العمل وتحسين الوضع الاقتصادي والحد من المخاطر البيئية.

أهداف البحث

يهدف البحث الى بيان مفاهيم الاقتصاد الأخضر وأساسياته وآلية التحول نحو هذا الاقتصاد، والى بيان أهمية الاقتصاد الأخضر ودوره الفعال في تحقيق التنمية المستدامة .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن ارتفاع نسبة الانبعاثات الكربونية التي تولدها القطاعات القائمة على مصادر الطاقة التقليدية أدى الى إرتفاع نسبة التلوث وأن عملية التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الاخضر يعتمد على العديد من الآليات لتقليل التلوث والمحافظة على البيئة من خلال تهيئة بنية تحتية لقطاعات معينة، والبحث في متطلبات تفعيل مساهمة هذه القطاعات وتعزيز دوره في التنمية المستدامة.

فرضية البحث

يستند البحث على فرضية مفادها أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وفي حماية البيئة من خلال تحسين الوضع الاقتصادي مع الحد من المخاطر البيئية وتجسيد المساواة بين الإنسان ورفاهه الاجتماعي .

أساليب البحث

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي على النحو الذي يحقق أهداف البحث عبر التحقق في فرضيتها في مساهمة الاقتصاد الأخضر في تعزيز النمو الاقتصادي وبالتالي التحول نحو التنمية المستدامة.

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1577

الإطار العام للبحث

من أجل تحقيق فرضية البحث والوصول إلى الأهداف المرجأة منه فقد تضمن البحث ثلاث محاور إشتمل الاول على مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، والثاني على دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة، والثالث على تجربة دولة الامارات العربية المتحدة، ومن ثم التوصل الى عدد من الإستنتاجات فضلاً عن بعض التوصيات

المحور الأول

مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

إن نهج الاقتصاد الاخضر مبني على دمج النمو الاقتصادي، والاستدامة البيئية، والمساواة الاجتماعية بصورة متكاملة، ويعطي الاقتصاد الأخضر قيمة رأس المال الطبيعي مما يسمح له بتنفيذ الانشطة البشرية، وتحقيق التنمية الاقتصادية من دون تخطي حدود الأنظمة البيئية، أو التأثير سلباً على الاوضاع الاجتماعية، وللاقتصاد الأخضر (Green Economy) أهمية بالغة في الوقت الحالي نظراً للخصائص العديدة التي تتمتع بها إذ تساعد على تحقيق التنمية المستدامة (Boisvert , and,Foyer, 2015) بمختلف أبعادها ثم إن الاقتصاد الأخضر يعتبر وسيلة للحفاظ على البيئة.

تعريف الاقتصاد الأخضر

من الصعب تحديد تعريف محدد للاقتصاد الأخضر لوجود تعريفات عديدة ومتفاوتة له بالنظر إلى الزاوية التي ينظر فيها إليه، فيمكن القول بأنه اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري وتقليل الآثر البيئي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية ويتكون من عدة قطاعات اقتصادية، ولا يقتصر فقط على القدرة لإنتاج الطاقة النظيفة، وباستعمال التقنيات التي تسمح بعمليات الانتاج الأنظف (محمد وقاسم،2007)

كما يعرف بأنه نموذج اقتصادي (Economical Model) جديد يتطلب تحضير جميع المهن والمهارات والتركيز على السلع والخدمات التي ستحتاج إلى تغييرات أكثر تحديدا لتحسين كفاءة الطاقة والحد من استخدام الموارد (صبيحة، 2009)، أما برنامج الأمم المتحدة فعرفته على أنه ذلك الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية، كما يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئة وندرة الموارد الإيكولوجية، كما أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب ظروفاً معينة تتشكل من اللوائح والسياسات والدعم المادي والحوافز والهياكل القانونية والسوقية الدولية وبرتوكولات المساعدات والتجارة(خنفر، 2014)، وبدوره إعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريودي جانيرو بالبرازيل في (2012) أن الاقتصاد الأخضر طريق مهم يفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة، كما حددت قمة ريودي جانيرو في (1992) أهم القطاعات التي من شأنها المساعدة على التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وهذه القطاعات تشمل توليد الطاقة من مصادر متجددة مثل توليد الكهرباء، الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، المياه والوقود الحيوي والطاقة الجوفية وغيرها، وكذلك إدارة النفايات من خلال إعادة تدويرها واستخدامها في مجالات كثيرة (نصيرة، ولحبيب، 2012)

التحول نحو الاقتصاد الأخضر

تعتبر عملية التحول أو الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر (Green Economy) عملية طويلة وشاقة توجهها نظرة سياسية ذات بعد إستراتيجي، وقد جاء التفكير بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر نتيجة الأزمات العديدة التي أصابت الاقتصادات العالمية من ارتفاع أسعار الغذاء، والتقلبات المناخية، والتراجع السريع في الموارد الطبيعية (بن فهد، 2013)، لذا لابد من توفر حوافز لتشجيع الدول للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، من بينها الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في المناطق الريفية، والاهتمام بالمياه وعدم تلويثها والاجتهاد في ترشيدها، إذ أن تحسين كفاءة المياه واستخدامها يمكن أن يخفض بقدر كبير إستهلاكها كما أن تحسن طرق الحصول على المياه سوف يساهم في توفير المياه الجوفية داخل الأبار بالاضافة الى الحفاظ على المياه السطحية، وكذلك دعم قطاع النقل عن طريق خفض دعم أسعار الطاقة وتحويل مبالغ هذا الدعم إلى تخضير الطاقة والانتقال بها في مجال النقل، وكذلك التصدي لمشكلة النفايات الصلبة (Solid Waste) ومحاولة أعادة تدويرها، حيث أن أكثر من (50%) من هذه النفايات يتم ألقائها في المياه مما يؤدي إلى تلوث المياه فإذا تم التخلص منها بصورة صحية أو محاولة تدويرها سوف تؤدي إلى نظافة البيئة والتقليل من الإنبعاث السامة بالاضافة إلى العمل على زيادة الإستثمارات المستدامة في مجال الطاقة كرفع كفاءة الطاقة (خنفر، 2014).

قطاعات الاقتصاد الأخضر

هناك قطاعات أو مجالات معينة تساهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر (Green Economy) حفاظاً على البيئة من جهة وتعزيز جميع مناحي الحياة من جهة أخرى، ومن بينها: (خديجة وفريد، 2016)(الطحان، 2022)(الأمم المتحدة، 2010)

الطاقة المتجددة:

تعرف الطاقات المتجددة (Renewable Energy) بأنها الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، بمعنى أنها الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لاتنضب، وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويل الطاقة المتجددة بسهولة إلى طاقة، وتوجد أنواع متعددة منها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية وطاقة المياه وغيرها.

البناء والعمارة المستدامة:

تعد قطاعات البناء والعمارة أحدى القطاعات الرئيسية التي تستهلك الموارد الطبيعية كالأرض والمواد والمياه والطاقة، ومن جهة أخرى فإن عملية صناعة البناء والتشييد الكثيرة والمعقدة ينتج عنها كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة، ولهذه الأسباب ظهرت مفاهيم وأساليب جديدة في البناء تسمى التصميم المستدام والعمارة الخضراء المستدامة.

النقل المستدام:

يوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات بشكل آمن دون إحداث ضرر بالصحة أو النظام البيئي ومصالح الأجيال القادمة.

إدارة المياه:

تعد المياه (Water)عنصرا جوهريا من عناصر التنمية المستدامة، ويعمل الاقتصاد الأخضر على جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها، تحلية مياه البحار، إضافة إلى توليد طاقة من المياه، وأيضا إعادة استخدام المياه المستعملة رغبة في الحفاظ على المخزون المائي

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1577

الزراعة المستدامة:

من أجل تخضير القطاع الزراعي (Agricuitural Sector) ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر وتكيف تكنولوجيا الزراعة الحديثة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ وإزالة الغابات والزحف العمراني غير المستدام لابد من الإهتمام بمتطلبات الاقتصاد الأخضر.

التكنولوجيا الخضراء:

المقصود بمصطلح التكنولوجيا الخضراء (Green Technology) أنها تطوير وتطبيق المنتجات والمعدات والنظم المستخدمة للحفاظ على البيئة والموارد، والتي تقلل من الآثار السلبية للأنشطة البشرية شريطة أن تتناسب هذه التكنولوجيا مع جملة من المعايير كالتقليل من تدهور البيئة، والتقليل من إنبعاثات الغازات السامة والمحافظة على إستخدام الطاقة من المصادر المتجددة والموارد الطبيعي.

السياحة المستدامة:

تعتبر السياحة من أسرع الصناعات نمواً في العالم وومصدر هام للعملة الأجنبية والعمالة، وتعرف منظمة السياحة العالمية السياحة المستدامة بأنها السياحة التي تراعي بصورة كاملة أثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، وتلبي إحتياجات الزوار والصناعة والبيئة والمجتمعات المضيفة.

تعريف التنمية المستدامة

يعتبر موضوع التنمية (Development)من بين المواضيع الهامة التي لقيت إهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا، لذلك اعتبرت المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة المؤسسة التي تبحث في حقوق الدول بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه، فقد تطور مفهوم التنمية إلى تنمية العنصر البشري، فخلال الخمسينيات اهتم بمسائل الرفاه الاقتصادي لينتقل خلال الستينيات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب ثم ظهر مفهوم التنمية التكاملية وتأمين الحاجيات الأساسية للبشر، وفي منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات بزر مفهوم التنمية الشاملة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وفي فترة التسعينيات ظهر مصطلح التنمية البشرية وصولاً إلى مصطلح التنمية المستدامة الذي تطور في الفكر التنموي، فقد تعددت وجهات نظر المفكرين والباحثين، حيث احتلت مكانا بارزا على المستوى الدولي والمحلي، فهناك من يعتبر أن التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية وهناك من يعتبرها قضية تنموية بيئية كنموذج بديل، والبعض الآخر اعتبروها قضية مصيرية مستقبلية لأنها تختص في مستقبل الأجيال القادمة.

تعرف التنمية المستدامة (Sustainable Development) بأنها التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الراهن دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق الاهداف المستقبلية، وهي تركّز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية، فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، وقد عرّف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام (1987) التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاته (WCED, 1987)، ومنذ قمة ريودي جانيرو أصبحت التعريفات العملية للاستدامة مقبولة على نطاق واسع من قبل الحكومات، والمنظمات غير الحكومية (NGOs) وقطاع الأعمال، حيث عدت تلك التعريفات في العيش ضمن نطاق القيود المحدودة للأرض، والإيفاء بالاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية (McNaghten & Urry, 1998; Zaidan et al, 2024)

تعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة الذي تم تبنيه في عام (1989) بأنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، لأن التنمية المستدامة تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة (Environment)وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية، وعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1990) التنمية بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد، وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل وأن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة ((Pnud,1992; Massoudi & Birdawod, 2023، ولتحقيق هذا الأمر لابد من العمل على تعظيم إنتاجية الموارد من جهة وتقليص العبء الذي تتحمله البيئة (سواء من حيث الموارد أو الطاقة) من جهة أخرى، وينبغي التأكيد عند معالجة المشكلة البيئية على ثلاثة أنواع من التوازن في هذا المجال وهي:

1. التوازن بين المناطق وخاصة بين الشمال والجنوب
2. التوازن بين الكائنات الحية
3. التوازن بين الأجيال

هذا يعني ضمنيا العمل على تقييد النشاطات الإنسانية ضمن نظام محدد بعناية يمكن من خلاله التحقق من عدم فرض أي أعباء إضافية على النسق الحيوي للأرض أو الأجيال القادمة، إذن فإن ما ينبغي العمل على استدامته هو ذلك الوضع المتوازن بين إحتياجات الإنسان وإحتياجات الطبيعة، بحيث يتم الإيفاء بمعظم احتياجات الطبيعة (أبو عليان، 2017).

أهمية التنمية المستدامة

تنبع أهمية التنمية المستدامة من كونها تنطلق من مبدأ أن الانسان هو مركز اهتمامها، حيث تستجيب لإحتياجات الجيل الحالي دون التضحية والمساس بإحتياجات الأجيال القادمة (The Next Generations) أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم، وتظهر أهمية التنمية المستدامه من خلال النقاط التالية:(عبد الناصر، 2004)(القريشي، 2011)

1. تساهم في تحديد الخيارات ووضع الإستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازناً.
2. تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.
3. تشجع على توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1577

ما يتم الاتفاق عليه من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة.

4. تنشط وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتسم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع.

تستجيب هذه النقاط الى ما تصبو اليه الانسان من تحقيق إشباع حاجاته وبالمقابل توفير ما يتطبها حاجات الأجيال القادمة من فرص حقيقية في العيش برفاهية.

أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development) هي بمثابة إطار عالمي تنطبق على جميع دول العالم، ويتعين عليها إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، وهي تواجه تحديات مشتركة تعترض سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة التي تتضمنها أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development)، ومنها إرتقاء الإنسان وسد احتياجاته، من صحة وتعليم وبنية تحتية وحرية رأي، ونوعية حياة جيدة، مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية، وفيما يلي بعض أهداف التنمية المستدامة:(غنيم وأبو زنط، 2007)(الطحان، 2017)

تحقيق حياة أفضل للسكان:

تساهم التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية في تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديموقراطي.

تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:

تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية (Environmental Problems) الحالية وتنمية إحساسهم بالمسئولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة لإيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

إحترام البيئة الطبيعية:

تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام

تحقيق إستثمار وإستخدام عقلاني للموارد:

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تساهم التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي (Development Field)وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:

تعمل التنمية المستدامة على تحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها، التي تشتمل على الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية

إرتقاء الإنسان وسد إحتياجاته:

تساهم التنمية المستدامة على تحقيق صحة وتعليم وإسكان وبنية تحتية وحرية رأي، ونوعية حياة أفضل، مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية.

من أجل تحقيق هذه الأهداف لابد من العمل على تعظيم إنتاجية الموارد من جهة وتقليص العبء الذي تتحمله البيئة (سواء من حيث الموارد أو الطاقة) من جهة أخرى، بمعنى تحقيق التوازن (Balance) ووضع الحلول المناسبة للمشكلات القائمة والتي تؤدي الى الوصول للأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

أبعاد التنميه المستدامة

التنمية المستدامة تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتدعم المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها، بما في ذلك إمكانية حصول تلك المؤسسات والمشروعات على الخدمات الائتمانية والخدمات المالية، لذا فإن الوصول الى مراحل التنمية المستدامة يتطلب تطبيق خططها وبرامجها الموضوعة، وهناك أبعاد للتنمية المستدامة (Sustainable Development) تتمثل في ثلاثة أبعاد رئيسية وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي بالاضافة الى أبعاد أخرى وهي البعد التكنولوجي والبعد السياسي، وسنعرضها كالتالي:

أولاً- البعد الاقتصادي:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، وتهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية (Natural Resources) والتي تصل إلى أضعاف مستوياتها في الدول الفقيرة، وفي ظل محدودية الموارد لن يتحقق هذا المسعى إلا بتوفر العناصر التالية:

توفر عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية.

رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية.

زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج، لزيادة معدلات الدخل الفردي وتنشيط التغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات.

ثانياً- البعد الاجتماعي:

عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيث تؤكد تعريفات التنمية المستدامة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية (Development Decisions) التي تؤثر في حياتهم، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، أي إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار، وإنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، وتهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين المجتمعات، كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً في بعدها الاجتماعي إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية (Health Care) بالنسبة للمرأة، ويشمل المكونات والأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية وما تقوم به من جهود تعاونية أو ما تسببه من مشاكل أو تطرحه من احتياجات(كاكا حمه، 2012)، أما عناصر هذا البعد فهي:

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1577

الحكم الرشيد المتمثل في نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني .

التمكين ويقصد به توعية المجتمع بضرورة الإسهام في بناء وتعبئة طاقاته من أجل المستقبل.

الاندماج والشراكة لإقامة مجتمع موحد في أهدافه، ومتضامن في مسؤولياته.

ثالثاً - البعد البيئي:

يركز هذا البعد على حسن التعامل مع الموارد الطبيعية (Natural Resources) وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث خلل في مكونات البيئة، وذلك لن يتحقق إلا من خلال الاهتمام بالعناصر التالية:

1. التنوع البيولوجي المتمثل في البشر، النباتات والغابات، الحيوانات والطيور والأسماك.
2. الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة المتجددة والناضبة.
3. التلوث البيئي الذي يخل بصحة الكائنات الحية.
4. وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية، والتي تتمثل في:
5. الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث تترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنّه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.
6. مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.
7. ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية.
8. التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

تعني الاستدامة البيئية (Environmental Sustainability) استخدام الطبيعة كمصدر للموارد وتضمن حمايتها واستخدامها الرشيد، وتساهم في جوانب منها الحفاظ على البيئة، والاستثمار في الطاقات المتجددة، وتوفير المياه، من أجل تحقيق هذه الاستدامة البيئية، والأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة هي:

أولاً- البعد التكنولوجي:

تستهدف التنمية المستدامة تحقيق تحول سريع في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف وأكفأ وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى إحداث تحول تكنولوجي في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، وهذا ما يساعد على تفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة، ويمكن تحقيق الاستدامة التكنولوجية (Technological Sustainability) من خلال الأخذ بالاعتبارات التالية:

1. الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والتشريعات الزاجرة.
2. العمل على الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.
3. حماية تدهور طبقة الأوزون.

ثانياً- البعد السياسي:

إن غياب البعد السياسي للتنمية المستدامة، والذي يبلوره مفهوم الحكم الرشيد، أثر كبير على كافة الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة تعيق التنمية المستدامة، فالبعد السياسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الرشيد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات وتنامي الثقة والمصداقية، وتولي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة.

إن ضمان الحياة الصحية وتعزيز الرفاهية (Promote Well-Being) أمر ضروري للتنمية المستدامة، في ظل المعاناة الإنسانية المتعددة وعدم استقرار الاقتصاد العالمي، لذلك يجب الاهتمام بالبيئة أساس التنمية حيث إن هدر واستنزاف الموارد البشرية والطبيعية والتي هي أساس أي نشاط زراعي أو صناعي ستكون له آثار مضرة بالتنمية بشكل عام.

المحور الثاني

دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة

شهد مفهوم الاقتصاد الأخضر وتأثيره على رفاه المجتمعات تغيراً كبيراً وسريعاً في السنوات الأخيرة فهو مفهوم شامل يغطي أنشطة واسعة وجديدة من أجل تلبية احتياجات المجتمع، فخطط الاستدامة اليوم هي تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية (Self-Sustaining) على الأمد الطويل، خاصة بعدما أتضح أن الوسائل المستخدمة حاليا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغا وجهودا أكبر في شركات ومشاريع تتسبب في إحداث مثل تلك الأضرار، وهذا التناقض القائم في المجتمع الحديث بين الرغبة في حماية البيئة واستدامتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة للبيئة في الوقت نفسه هو الذي يفسر سبب الحاجة الماسة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب إحداث تغييرات ثقافية واسعة فضلا عن إصلاحات زراعية واقتصادية، في هذا المحور سيتم التطرق إلى الأهمية الكبيرة للاقتصاد الأخضر والتي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ومنها:

أولاً- تحفيز النمو الاقتصادي:

على الرغم من تعدد وجهات النظر في تحديد تعريف للنمو الاقتصادي (Economic Growth) إلا أن معظم الآراء تتفق على أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (عطية، عبدالقادر محمد عبدالقادر، 2003)، ويشير النمو الاقتصادي إلى ارتفاع معدل القيمة السوقية وفقاً لتضخم السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد مع مرور الوقت، ويتم قياسه بصورة تقليدية على أنه النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وحسب بعض الاقتصاديين يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (Real Income) المؤشر الأكثر دقة للنمو الاقتصادي، فإذا زاد الدخل القومي لبلد ما بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، فهذا يعني إرتفاع مؤشر النمو الاقتصادي في البلد بأكمله، ومن جهة أخرى حدوث زيادة في الناتج الإجمالي قد تكون مؤشرا للنمو الاقتصادي،

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1577

ولكن ليس في جميع الحالات، حيث يظهر المشاكل عندما يكون معدل نمو السكان أكبر من معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وبالتالي سيكون هناك انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على الرغم من حدوث زيادة في الدخل القومي الحقيقي.

أما عن دور الاقتصاد الأخضر في النمو الاقتصادي فيعد قوة دافعة أساسية للنمو الاقتصادي (Economic Growth) لذا نجد الدول التي تعطي أهمية للاقتصاد الأخضر في تطوير مؤسساتها المختلفة في مصاف الدول المتقدمة، وتكمن هذه الأدوار في النقاط التالية:

1. إدخال أساليب وطرق جديدة في العملية الإنتاجية.
2. تخفيض التكاليف من خلال إقرار المؤسسة بميزة المنتجات الجديدة.
3. زيادة الدخل الفردي بفعل زيادة الإنتاجية وتحريك التطور الاقتصادي.
4. خلق أسواق جديدة
5. القدرة على تنمية الإنتاج القومي وجعل معدل نمو الإنتاج يتجاوز معدل استخدام الموارد.
6. إذن التحول الى الاقتصاد الأخضر يعني تغير في المعرفة الخاصة بالإنتاج، والتغير في المنتج، وقد يعني ذلك تحسناً في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد حيث تتطلب عملية النمو الاقتصادي زيادة مستمرة في انتاج السلع والخدمات، كما أن تطور وتقدم طبيعة المبتكرات يلعب دوراً مهماً في تحقيق النمو في الانتاج بفعل التقدم والتغير التكنولوجي والوصول الى توسيع الطاقات الانتاجية والخدمات.

ثانياً- التخفيف من حدة الفقر:

يهدد الفقر معظم دول العالم وهو يعكس انعدام العدالة الاجتماعية بمعنى عدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وفرص الدخل وتامين حقوق الملكية وغيرها لذلك يساهم الاقتصاد الأخضر في التخفيف من حدة الفقر من خلال الادارة السليمة للموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية لتدفق المنافع من الرأسمال الطبيعي الى الفقراء بشكل مباشر، وتوفير وزيادة وظائف جديدة وخاصه في قطاعات الزراعة والطاقة والنقل (Powell, 2004)، بالاضافة الى زيادة الإستثمار في الأصول الطبيعية (Natural Assets) التي يستخدمها الفقراء لكسب معيشتهم والتي تجعل التحرك نحو الاقتصاد الأخضر يحسن المعيشة في الكثير من المناطق الفقيرة.

ثالثاً- خلق فرص العمل:

يعتبر خلق فرص العمل (Job Opportunities) أداة رئيسية لتحقيق نمو مستدام وشامل لتوليد الثروة والحد من الفقر، وللاقتصادالأخضر دور كبير في توجيه وتنظيم المشاريع والإبداع والإبتكار وتطوير المنتج، وهى تمثل مدخلات تخضع لتنظيمات البيئة المحيطة كالسياسات الحكومية ونظام السوق، وسلوك رائد الأعمال وقدرته على التحدي وقبول المخاطر واقتناص الفرص، بمعنى خلق فرص عمل كثيرة وسحب الأيدي العاملة العاطلة وبالتالي توليد دخول جديدة للمجتمع (Oyedele,2018)

مع ظهور مختلف أزمات ومشاكل البنوك والقروض تضاعف القلق من فقدان الوظائف وكان لابد من التوجه إلى الاقتصاد الأخضر الذي يساهم في خلق فرص عمل جديدة بالنظر لمختلف تلك الوظائف التي تتحقق، ويحقق الاقتصاد الأخضر نمواً في الوظائف علي المدى القصير والمتوسط والبعيد اذ ان التوسع في استخدام الطاقة المتجددة سيخلق وظائف إضافية كإدارة المخلفات الناتجة عن نمو الدخل والسكان على الرغم من وجود بعض التحديات في هذا القطاع إلى جانب التوظف المرتبط بتخضير قطاعات المياه وغيرها من التقنيات الأخرى(Nagler, 2007)

رابعاً- إستبدال النفط بالطاقة المتجددة:

تقلل مصادر الطاقة المتجددة من مخاطر أسعار الوقود الإحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة الي تقديم فوائد تشير إلى أن الطاقة المتجددة (Renewable Energy)تمثل فرصاً اقتصادية رئيسية كما يتطلب تخضير قطاع الطاقة إستبدال الإستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة على الكربون باستثمارات الطاقة النظيفة وتحسين الكفاءة.

خامساً- مواجهة التحديات البيئية:

مع ارتفاع وتزايد إنبعاث الكربون وبضغط الميل لزيادة المناطق الحضرية على موارد المياه العذبة وأنظمة الصرف الصحي والصحة العامة الذي عادة ما ينتج عنه ضعف في البنية التحتية وانخفاض في الأداء البيئي وتكاليف باهظة للصحة العامة وعلى هذه الخلفية توجد بعض الفرص لتزيد المدن من كفاءة الطاقة والانتاجية وتقليل من الإنبعاث في المباني وكذلك المخلفات لترويج الوصول إلى الخدمات الأساسية عن طريق أساليب نقل مبتكرة ومنخفضة الكربون مما يوفر ويحسن من الإنتاجية والشمول الاجتماعي في نفس الوقت، كما يمكن تشجيع المدن الخضراء ليزيد من الكفاءة والإنتاجية حيث ستشهد المدن توسيعات سريعة ويعد تأثير المدن الخضراء عاملاً مهما في إنبعاث الإحتباس الحراري (Global Warming)لذلك يمكن لبناء مساكن خضراء جديدة وتطوير المباني الحالية عالية الإستهلاك للطاقة والموارد أن يحقق وفراً ملموساً في الموارد، أما بالنسبة لقطاع النقل فالتوجه من النقل الخاص إلى النقل العام غير المعتمد على المحركات يمكن أن تنتج عنها مكاسب صحية واقتصادية كبيرة(قاسم، 2014).

نستخلص من النقاط أعلاه أن هناك علاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة إذ أن الاقتصاد الأخضر يمثل البعد البيئي الذي يعد ركيزة أساسية لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية.

المحور الثالث

تجربة دولة الامارات العربية المتحدة

تحظى سياسات حماية البيئة في دولة الامارات العربية المتحدة بأولوية في الخطط الاقتصادية وتحولت الى أحد البرامج الرئيسية للعمل كمسار من مسارات التنمية المستدامة، وأدى هذا الإهتمام الى تحول المطالبات المتعلقة بحماية البيئة الى مشاريع وقرارات وسياسات حكومية تنفذ عبر إستراتيجية الدولة للتنمية المستدامة (الأجندة الوطنية الخضراء – 2030) ووفق رؤيتها في مواجهة تحديات بيئة ناتجة من تزايد النمو السكاني (Population Growth)، وزيادة الطلب على الطاقة والمياه، والتطور العمراني المصاحب لمستوى عالي من إنبعاثات الغازات وأثار التغير المناخي والاحتباس الحراري ((Global Warming، وقد إتبعت دولة الإمارات إستراتيجية تتضمن عدة نقاط لضمان عمليات التنفيذ على أرض الواقع وعلى النحو الآتي:

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1577

النقطة الأولى : وضع سياسة الإطار الوطني للمشاركة بين القطاعين العام والخاص لتنمية متطلبات المشاريع البيئية.
النقطة الثانية : وضع خطط متكاملة طويلة الآجل تضم محاور بيئية واقتصادية .
النقطة الثالثة : وضع رؤية مستقبلية متكاملة لنظام الطرق والنقل الذكي لمواجهة التحديات البيئية التي تنتج عن ازدياد أعداد السيارات.
النقطة الرابعة: توفير التمويل اللازم لدعم الرؤى الطموحة لتطوير العمل البيئي .
النقطة الخامسة : إعتماد المعايير والقوانين المختلفة عند التخطيط .
كما تعد الإمارات من أوائل الدول التي طالبت ودعمت لتوقيع إتفاقات دولية تتعلق بخفض إنبعاثات الغازات الضارة بالبيئة ومحاربة الإحتباس الحراري، وأصبحت قضايا حماية البيئة (Environment Protection) والتحول الى الاقتصاد الأخضر أحد علامات السياسة الخارجية الاماراتية(خالدية، 2020).

الأجندة الوطنية الخضراء – 2030

تشكل (الأجندة الوطنية الخضراء – 2030) إستراتيجية دولة الامارات العربية المتحدة للتنمية المستدامة في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهي خطة طويلة الأجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وجعل اقتصادها أكثر صداقة للبيئة، وبحلول سنة (2030) ستعمل هذه الأجندة على تنفيذ ومتابعة المبادرات والمشاريع لتحقيق أبرز المنافع المتوقعة عند التحول إلى الاقتصاد الأخضر (Green Economy)، وتضع الأجندة خمسة أهداف إستراتيجية هي:

1. الاقتصاد المعرفي التنافسي.
2. التطوير الاجتماعي ونوعية الحياة.
3. البيئة المستدامة وقيمة الموارد الطبيعية.
4. الطاقة النظيفة والتكيف مع التغير المناخي.
5. الحياة الخضراء والاستخدام المستدام للموارد.

كما ستعمل (الأجندة الخضراء – 2030) على تنفيذ الخطط الموضوعة ومتابعتها عند التحول إلى الاقتصاد الأخضر في تحقيق المنافع المتوقعة التالية:
ارتفاع الناتج الاجمالي المحلي بنسبة (4% إلى 5%).
زيادة الصادرات بمقدار حوالي من (24) إلى (25) مليار درهم.
خفض الإنبعاثات من قطاع الطاقة إلى أقل من (100) كيلو واط/ ساعة.
إن تطبيق هذه المسارات أدى الى انخفاض معدل انتاج الفرد من الإنبعاثات الغازية من (39,5) طن الى (20,5) طن خلال المدة الممتدة ما بين (2000 - 2012) أما في سنة (2021) انخفضت نسبة الإنبعاث (غاز الكربون) الى) 16%)، ومن المؤمل توفير الطاقة النظيفة (Providing Clean Energy) بنسبة (25%) في سنة (2030) والى نسبة (16%) سنة (2050)، كما ان السياسة الاستراتيجية لدولة الامارات تسعى إلى الحد من الطلب على الكهرباء والمياه بنسبة تصل الى (32%) خلال سنة (2030).

الإستنتاجات:

يتحقق الاقتصاد الأخضر من خلال تنفيذ النماذج الجديدة للتنمية الاقتصادية السريع النمو والتي تسمى بالإستثمارات الخضراء وبالتالي خلق العديد من الوظائف.
يساهم الاقتصاد الأخضر في إحداث تنوع اقتصادي من خلال المشاريع الخضراء مثل الطاقات المتجددة، إنشاء السدود، والنقل المستدام، والخ ....
يساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحفيز النمو والعمل على إستدامة الموارد الطبيعية.
حققت دولة الامارات العربية المتحدة تطورات كبيرة في صناعة الطاقات المتجددة (صناعة البيئة) ووفرت العديد من الوظائف وفقاً لرؤية الدولة حسب الأجندة الوطنية الخضراء لسنة (2030).

التوصيات

سهيل إجراءات تأسيس مشروعات الاقتصاد الأخضر من خلال دعم ومساندة الحكومة وصياغة القوانين المنظمة لهذه النشاطات.
تقليص هيمنة الطاقة التقليدية (النفط والغاز) على الاقتصاد الوطني من خلال الإدماج التدريجي للطاقة المتجددة كأحد مصادر إنتاج الطاقة.
وضع نماذج صناعية جديدة تراعي متغيرات البيئة وتكون أكثر تنافسية لتحقيق التنمية المطلوبة.
الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة في الاقتصاد الأخضر وخاصة تجربة دولة الامارات العربية المتحدة وتطبيقها في أقليم كردستان العراق.

المصادر:

أبو عليان، حسام محمد، 2017، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين أستراتيجيات مقترنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الازهر، فلسطين.
الأمم المتحدة، 2010، الجهود العالمية وقصص النجاح، المجلة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا، الإسكوا.
بن فهد، محمد أحمد، 2013، بناءات اقتصادية خضراء شاملة، مؤسسة زايد الدولية للبيئة، معرض الأمم المتحدة للتنمية القائمة على التعاون فيما يخص بلدان الجنوب والذي استضافه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في 28 اكتوبر 2013، الامارات العربية المتحدة.
خالدية، بالوجين، 2020، دور الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة، المانيا والامارات نموذجاً، جامعة بن خلدون، العدد- 3، تيارت، الجزائر.
خديجة، عرقوت، وفريد، كورتل، 2016، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد 18، جوان 2016، عمان، الأردن.
خنفر، عايد راضي، 2014، الاقتصاد البيئي، الاقتصاد الأخضر، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، يناير، مصر.
صبيحة، بخوش، 2012 اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، عمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
الطحان، جاسم محمد علي، 2022، الإبتكار أفاق جديدة لتحقيق التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة.
الطحان، جاسم محمدعلي، 2017، الإبتكار تعزيز للتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، نور

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1577

للنشر، دسلدورف، المانيا.
عبد الناصر، جمال، 2004، اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.
عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، 2003، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
غنيم، عثمان محمد، وأبو زنط، ماجدة أحمد، 2007، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
قاسم، خالد مصطفى، 2014، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
القريشي، محمد صالح تركي، 2011، مقدمة في علم اقتصاد البيئة، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
كاكه حمه، زارا لطيف، 2012، موازنة البرامج والأداء ودورها في تخفيض النفقات العامة للدولة والرقابة عليها، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، العراق.
محمد، احمد، وقاسم فراج، 2007، مصادر الطاقة وتلوث البيئة، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن.
نصيرة، بركنو، لحبيب تابتي، 2012، أهمية التدريب لتحقيق التحول نحو الوظائف الخضراء في ظل الاقتصاد الجديد، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 05، العدد 03، برنامج الأمم المتحدة 20-22 فيفري 2012، الاقتصاد الأخضر، المشاورات الوزارية مقدمة للدورة الإستثنائية الثانية عشر لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العاملي، الجزائر.

المصادر الأجنبية:

Arab-German Chamber of Commerce and Industry E. V. 2021

Boisvert, v. ,foyer, j. 2015, Lecanomicverte , genealogie 4/ et mise alepreuvedun . consultele juin ,24 ,2020, SUR.

Massoudi, A. H., & Birdawod, H. Q. (2023). Applying knowledge management processes to improve institutional performance. *Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences*, *7*(1), 1-10.

McNaghten, P. and Urry, J. 1998. Contested Natures. London, Britis.

Nagler. Jürgen, 2007. The Importance the Importance of Social Entrepreneurship For Economic Development Policies, University of South New Wales, Sydney.

Oyedele, A. F. 2018. Impact of Entrepreneurial Practice on Job Creation Selected, Cases of Metal Scrap Business Operators in Kwara State Nigeria, Ph. D. Thesis. Department of Business and Entrepreneurship, College of Humanities, Management and Social Sciences, Kwara State University Malete, Nigeria.

PNUD , 1992, defining and measuring of development",new York, USA

Powell. W. W, &, Snellman, K, 2004. The Knowledge Economy Annual Review ociology, Vol.(33)

WCED, 1987, (World Commission on Environment and Development), Our Common Future, Oxford: Oxford University Press.

Zaidan, M. N., Hamdi, S. S., Birdawod, H. Q., & Agha, A. M. (2024). Factors Influencing Innovation Management in Iraq's Small-and Medium-sized Enterprises. *Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences*, *8*(1), 126-132.

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1577